بيان لأعضاء منصة محلية حول تعليق الحسابات البنكية للمنظمات العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية

في أواخر نوفمبر الماضي، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن، قرارا بإيقاف فتح حسابات لمنظمات المجتمع المدني المحلية في بنوك لا تخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي في عدن

.

إن هذا القرار لا يعرقل عمل المنظمات المدنية العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية للتخفيف من آثار الحرب في اليمن فحسب، بل إنه سيضاعف من معاناة ملايين من الناس، خاصة النازحين، ويحرمهم من المساعدات التي هم بحاجة ماسة إليها، في بلد تشهد أسوأ ازمة إنسانية في العالم

عقدت في الـ 15 من يناير الجاري الجلسة النقاشية الأولى لأعضاء منصة محلية للتعريف بالآثار الكارثية، لهذا القرار، على الوضع الإنساني وحشد وتنظيم حملة مناصرة واسعة عبر تشبيك جهود وخبرات معظم منظمات

وفيما حذر المجتمعون وهم: مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية، منظمة عبس التنموية، مؤسسة وعي حضرموت، مؤسسة إنف، اتحاد نساء اليمن وشباب بلا حدود. من الآثار الكارثية لهذا القرار على الوضع الإنساني في اليمن، وخاصة، على الأشخاص الأكثر ضعفاً كالنازحين والنازحات بحرمانهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية والضرورية التي يحصلون عليها عبر المساعدات، دعوا الحكومة، في عدن وصنعاء، والشركاء الآخرين إلى

- تغيير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن للقرار الذي أصدرته بأسرع وقت ممكن، لتمكين المنظمات العاملة في المجال الإنساني من تقديم المساعدات الى الملايين الذين هم بحاجة إليها.
- التعامل مع المنظمات الإنسانية والجمعيات العاملة في المجتمع الإنساني بشفافية وحيادية تامه ومساواة، كمنظمات عاملة في المجال الإنساني.
- احترام عمل المنظمات وتفهم مهنية عملها وتحييد الوضع الإنساني من أي خلافات سياسية أو اقتصادية تضاعف معاناة ملايين المواطنين والنازحين في مختلف أنحاء البلاد.
- عقد ورشة عمل في مكان مناسب يتم استدعاء السلطات فيه ومجموعة من المنظمات المحلية لتوضيح الأثر الاقتصادي للقضية.
- عمل اجتماع رسمي مع صانعي القرار، وزيري الشؤون الاجتماعية في صنعاء وعدن.
- جمع توقيعات من التحالفات والنقابات ومن ضمنهم نقابة البنوك وحقوق الانسان لشجب واستنكار التضييق على العمل الإنساني في البلد.
- ارسال الرسائل الى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كونه المسؤول عن تسهيل العملية الإنسانية في اليمن.
- التواصل الرسمي مع جمعيات البنوك ومناقشة تداعيات القضية معها.
- عرض القضية على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق إعلانات ممولة.
- تسليط الضوء على رسائل الناس المتأثرين ومن ضمنهم النازحين والشباب والنساء وغيرهم.